

قرار رقم (٣٦٤) لسنة ٢٠١٨

بتاريخ ٢٠١٨/ ٣ / ٢٠

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق
التأمين الخاص للعاملين بقطاع الأوقاف (وزارة الأوقاف
وهيئة الأوقاف المصرية والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية)

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة
ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر
ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير
المصرفية.

وعلى قرار رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية رقم (١٠٥٠) لسنة ٢٠١٧ بتحديد اختصاص
السادة نائبى السيد الدكتور رئيس مجلس إدارة الهيئة.

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (١٣) لسنة ١٩٨٩ بتسجيل صندوق
التأمين الخاص للعاملين بقطاع الأوقاف (وزارة الأوقاف وهيئة الأوقاف المصرية والمجلس
الأعلى للشئون الإسلامية) برقم (٣١٨).

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها.

وعلى قرار رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية رقم (٧٩٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل
اللائحة الموحدة لصناديق التأمين الخاصة.

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للصندوق المنعقدة فى ١٦/٨/٣١
بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي للصندوق إعتباراً من ١٦/٨/٣١ ٢٠١٦.

وعلى محضر اجتماع لجنة البت فى طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة
وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية المشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (٣٣٠) لسنة ٢٠١٦

بجلستها المنعقدة فى ٢٤/٥/٢٠١٧ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور.

وعلى مذكرة الإدارة العامة لترخيص صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ١٨/٣/٢٠١٨.

قرر

مادة (١) : أولاً : يستبدل بنصوص المادة (٣/٦/ب) من الباب الأول (بيانات عامة) والمادة (٣/٥) من

سليم



الباب الثانى (الاشتراكات وشروط العضوية) والمادتين (١١/٤ ، ١١ مكرر) من الباب الثالث

(المزايا) النصوص التالية :-

الباب الأول : (بيانات عامة)

مادة (٣) : فى تطبيق أحكام هذا النظام يقصد بـ :

٦) أجر الاشتراك :

ب) أجر الاشتراك الذى تصرف بموجبه المزايا :

هو ٧٥% من الأجر الأساسى الشهرى فى ١/٧/٢٠١٤ مثبتاً بقيمته فى هذا التاريخ، ولا يعتد بأى إضافات أخرى على هذا الأجر أياً كان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة ائتمانية بفحص المركز المالى للصندوق واعتمادها من الهيئة.

الباب الثانى : (الاشتراكات وشروط العضوية)

مادة (٥) : تتكون الاشتراكات مما يلى :

٣) موارد سنوية بواقع ٢٣ مليون جنيه ويشترط لاستحقاق كامل الميزة التأمينية تحقيق هذه الموارد بالكامل عن السنة السابقة وفى حالة عدم تحقيقها أو عدم تحقيق جزء منها يتعين على مجلس إدارة الصندوق وقف صرف المزايا التأمينية فوراً وإعداد دراسة ائتمانية بفحص مركزه المالى واعتمادها من الهيئة فى ضوء الموارد المحققة وقد تنتهى هذه الدراسة الى تخفيض المزايا أو زيادة الاشتراكات أو كليهما معاً إعتباراً من تاريخ وقف صرف المزايا التأمينية.

الباب الثالث : (المزايا)

مادة (١١) :

تصرف المزايا التأمينية التالية :

٤) فى حالة انتهاء الخدمة بسبب الفصل أو الاستقالة أو النقل بناءً على رغبة العضو أو

المعاش المبكر :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية وفقاً لما يلى :

أ) إذا كان سن العضو أقل من ٤٥ سنة :

يرد للعضو إجمالى الاشتراكات المسددة منه.

ب) إذا كان سن العضو ٤٥ سنة وأقل من ٥٠ سنة :

يؤدى الصندوق للعضو ٢٥% من الميزة التأمينية الواردة بالبند (١) من ذات المادة

أو يرد له إجمالى الاشتراكات المسددة منه أيهما أكبر.

ج) إذا كان سن العضو ٥٠ سنة وأقل من ٦٠ سنة :



٤٦٠٧٦

سليم

تحتسب للعضو الميزة التأمينية وفقاً للبند (١) من ذات المادة بنسبة مدة الاشتراك الفعلية إلى مدة الاشتراك حتى سن الستين ثم تصرف وفقاً للجدول التالي :

السن في تاريخ انتهاء الخدمة	النسبة المستحقة من الميزة التأمينية
٥٠	%٤٢
٥١	%٤٦
٥٢	%٥٠
٥٣	%٥٥
٥٤	%٦٠
٥٥	%٦٥
٥٦	%٧١
٥٧	%٧٧
٥٨	%٨٤
٥٩	%٩٢

- الحد الأدنى للميزة في جميع الأحوال إجمالي الاشتراكات المسددة من العضو.

مادة (١١ مكرر) :

في حالات الخروج الجماعي أياً كان سببه مثل حالات المعاش المبكر أو الانسحابات أو الاستقالات الجماعية :

يتعين على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لهؤلاء الأعضاء إلا بناءً على دراسة اكتوارية بعدها الصندوق وتعتمدها الهيئة، ويلتزم الصندوق خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب بإعداد الدراسة المشار إليها وإرسالها إلى الهيئة.

ثانياً : إلغاء البند (٧) من المادة (٤) من الباب الثاني (الاشتراكات وشروط العضوية).

مادة (٢) : تسرى هذه التعديلات وفقاً لما قرره الجمعية العمومية للصندوق باجتماعها السابق الإشارة إليه فيما عدا المادة (١١ مكرر) فتسرى اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار.

مادة (٣) : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ النشر وعلى الجهات المعنية تنفيذه.

المستشار / رضا عبد المعطي
٢٠٢٥
نائب رئيس الهيئة
٤٦٠٧٦



سليم